الخصوصية المعلوماتية على مواقع التواصل الاجتماعي في ظل التوجه الحتمي نحو المتاهة الافتراضية

التحديات،الانتهاكات،الانعكاسات

Information privacy on Social Media with the inevitable trend towards virtual labyrinth

Challenges, Violations, Reversals

بن برغوث ليلى *

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2 – الجزائر- leilabenberghout@gmail.com

تاريخ الاستلام 2021/08/30 تاريخ القبول2021/10/19

الملخص:

اتسم هذا العصر بتكنولوجيا الاتصال الحديثة و المعلوماتية و الفضاءات الافتراضية ، و انطلاقا من حتمية الاندماج في هذا العالم الرقمي الذي يتسم بطابع خاص ، توجب علينا دراسة انعكاسات هذا السلوك المستجد على القيم الاجتماعية، و بالأخص موضوع الخصوصية و البيانات ذات الطابع الشخصي، و مآل ذلك في ظل استخدام الأفراد لبياناتهم الخاصة ضمن علاقاتهم الافتراضية مع نظرائهم و على نطاق حر وغير محدود، و مع فرض الفضاء الافتراضي ذاته على الأفراد بشكل حتمي ، خاصة مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها منصات عامة، كان هدفنا الأساسي ، معرفة واقع الاستخدام و مدى تأثير هذه المواقع على خصوصية مستخدميها، بالإضافة إلى قياس الأبعاد التي قد يصل إليها موضوع الخصوصية الفردية و ما يفرزه اندماج المستخدمين و توسع دائرة تفاعلهم، على منصات التواصل الافتراضية، لنخلص إلى نتيجة أساسية مفادها أن الخصوصية في تآكل مستمر.

الكلمات المفتاحية: البيانات الشخصية، الفضاء الافتراضي العام،مواقع التواصل الاجتماعي، الخصوصية، الخصوصية المعلوماتية

Abstract:

This era has been characterized by modern communication technology, informatics and virtual spaces. In view of the imperative of integration into this digital world, which is of a special nature, we must study the implications of this new behaviour for social values, in particular the subject of privacy and personal data, Our main goal was to see the reality of the use and the extent to which these sites

affect the privacy of their users, as well as to measure the dimensions that the subject of individual privacy can reach and the results of user integration and the expansion of their interaction, on virtual platforms, to arrive at a fundamental conclusion that privacy is constantly eroding.

***Keywords**: Personal Data, Public virtual space, Social Media, Privacy, Information Privacy*

مقدّمة:

إن الفضاء العمومي الرقمي أو الافتراضي كما يطلق عليه البعض، لا يشترط على الأفراد هوية واحدة، كما هو الحال بالنسبة للعالم الحقيقي أو العمومي التقليدي ، ذلك أن هذا الأخير يفرض طابعا هرميا يضبط الحياة المدنية لأفراده، و من جهتها تتضاءل حاجة الأفراد إلى الإفصاح عن ذواتهم و انتماءاتهم و هوياتهم الحقيقية، ضمن هذه المتاهة الافتراضية ، التي تجذب إليها المزيد من الأعضاء بشكل مستمر و متزايد ؛ بحيث يجدون أنفسهم مجبرين على الاندماج في دوامة المجتمع الافتراضي و مغرياته و تلاعبانه اللامتناهية، و ما يجعل هؤلاء الأفراد ينجذبون نحو هذا العالم اللاحقيقي، هو غياب المحددات الفيزيائية التي تضبط التواجد العيني ، و من هذا المنطلق يصبح كل سلوك محظور في العالم الحقيقي الواقعي ، مسموحا في البيئة الافتراضية التي تمارس فيها جميع العمليات التفاعلية ، و التواصلية ، و البحثية، و الوظيفية ، و ذلك بفعل إتاحته الإمكانية للتغلغل و الإبحار في هذا الفضاء الافتراضي ، باستخدام أسماء جديدة مزيفة و انتحال شخصيات لا تمثل شخصية المستخدم الحقيقية.

و بما أن العالم الافتراضي يرتكز على التفاعل الافتراضي اللاعيني ، و بالتوازي مع التواجد اللاحقيقي عبر البيئة الافتراضية ، فإن المجتمع الرقمي يصبح بحجم أكبر بكثير مما يتخيله عقل الإنسان الطبيعي ، بالنظر إلى قدرته الهائلة في تفعيل التواصل بين أعضائه بأكبر سرعة ممكنة.

و من جهة أخرى فإن كل الميزات التي يتيحها الفضاء الافتراضي ، و من بينها مواقع التواصل الاجتماعي ، التي استغلها الأفراد في إخفاء هوياتهم الحقيقية بعدة طرق، و حرصهم الشديد على تفعيل كل الأساليب التقنية التي يتيحها هذا الفضاء التشاركي ، لضمان سرية معلوماتهم الخاصة ، و إثبات القدرة الالكترونية على التخفي بغرض الحفاظ على بياناتهم الحقيقية من أن تتسرب إلى الغير،

إلا أن احتمالية اختراق و انكشاف هذه البيانات ، تصبح اكبر في هذا الفضاء الافتراضي عنها في العالم الحقيقي العيني. و هذا ما يشتكي منه الكثير من مستخدمي الفضاء الافتراضي و بالتحديد مواقع التواصل الاجتماعي، بحيث تتكرر عمليات الاختراق و الانتهاكات الالكترونية للبيانات المعلوماتية لمستخدمي الفضاء الرقمي كل يوم ، إن لم نقل في كل ثانية، بفعل التحكم الجيد للهاكرز في تقنيات الاتصال الحديثة و البرمجيات و استخدام الفيروسات ، و تكييفها للتماشي مع سياسات الحماية المستجدة ، فقد أصبحت طرق الاختراق و التسلل لمواقع الأشخاص و المؤسسات و الهيئات ، و حتى الدول ، متوازية مع الاجتهادات التقنية للمواقع من أجل حماية بيانات أعضائها باستخدام سياسة الحماية التي تتجدد باستمرار.

و تشهد البيئة الافتراضية و خاصة مواقع التواصل الاجتماعي بأنواعها، ظاهرة جديدة ومستجدة ، ألا و هي ظاهرة كشف الحياة الخاصة طوعيا من طرف الأفراد المدونين ،أو ما يسمى بصانعي المحتوى أو المؤثرين و هم الناشطين على مختلف مواقع التواصل ؛ بحيث أصبحت البيانات و المعلومات الخاصة تنشر بشكل عادي على الملأ، انطلاقا من الوجه الأخر للخصوصية الذي يرتكز على مبدأ حرية الإعلام و الرأي و التعبير و تداول المعلومات، و قد عمد العديد من مستخدمي صفحات **فايسبوك** و **انستغرام** و خاصة رواد **تيك توك** ،الذين يستخدمون صفحاتهم و قنواتهم على **يوتيوب** إلى تسويق ذواتهم ، و نشر خصوصياتهم عبر هذه المنابر ، و تتأرجح الأهداف التي تدفعهم لذلك بين محاولة بلوغ الشهرة و بين تحقيق الأرباح و العائدات المالية التي تقدمها الشركات و المؤسسات ، مقابل دفع الأفراد إلى نشر محتويات و تفاصيل حياتهم الشخصية، و لاستقطاب اكبر عدد من المتتبعين إلى المشاركة و التعليقات، التي تستدعي بدورها بيانات شخصية ضخمة بطريقة تلقائية، و ذلك لتحقيق أهداف الشركات الكبرى، التي تتمثل في غالب الحالات في جني أرباح ضخمة من عملية بيع البيانات الشخصية للمعلنين ، التي تستخدم في التسويق، بالإضافة إلى الجوسسة و تكريس ثقافة التفاهة، و توجيه الرأي العام نحو تثمين مضامين تدفع بالمجتمع نحو التخلف أكثر فأكثر، و من ثم محاربة كل إنتاج علمي أو تكنولوجي ،أو أخلاقي ، من شأنه دفع المجتمع نحو التنمية و التطور، و كل هذا لفرض هيمنتها على هذه المجتمعات.

و يبدو أن هذه الجهات قد نجحت في تحقيق مبتغاها ، فقد أصبحنا نلاحظ أن هناك طفرة في عالم الخصوصية من شأنها تحويل مفهوم الخصوصية و الحياة الخاصة ، و تقليص هذا المفهوم إلى دائرة أضيق بكثير عن مفهومها الحقيقي المتعارف عليه، بفعل التزايد المستمر في عدد المدونين و اليوتيبر و صانعي المحتوى ، الذين ينجرون نحو التقليد الأعمى للغرب متجاهلين بذلك قيمهم الإسلامية و أعرافهم العربية ، وعاداتهم المجتمعية الخاصة؛ بحيث تجسدت شخصيات افتراضية بنمط معيشي افتراضي ، مخالف تماما للنمط الاجتماعي و المعيشي الحقيقي ، الذي ينتمون إليه ، و هذا ما جعل الأنظمة تقع في حيرة من أمرها حول عملية تكييف النشاطات الافتراضية قانونيا و تحويرها بشكل يتماشى مع العالم الحقيقي، بالأخذ في الاعتبار أن الفرد يعيش ضمن منظومة اجتماعية حقيقية، محددة بقوانين و قواعد و قيم، و في المقابل لديه وجود افتراضي خاص، ضمن منظومة اجتماعية افتراضية، محكومة بقواعد و قوانين وهمية و غير أمنة، من طرف جهات غير معروفة، و من هنا فمن الصعب جدا التحكم في البيانات الشخصية، و التكفل قانونيا و اجتماعيا بحمايتها، في ظل الازدواجية الاجتماعية(مجتمع حقيقي، و أخر افتراضي).

أولا: الإشكالية:

تلعب مواقع التواصل الاجتماعي كمنابر لممارسة التشاركية الحوارية و التفاعلية الجماعية عبر الانترنيت والفضاء الافتراضي العمومي ، دورا منقطع النظير عن غيرها من وسائط التواصل الأخرى، و قد أصبحت تصنف في خانة الفضاءات الأكثر شهرة في مجال العلاقات الافتراضية، نظرا لما جسدته من أنماط مستحدثة للتواصل و أيضا لاندماجها في جميع مجالات الحياة ، و إدماجها لمختلف الفضاءات الالكترونية في فضاء واحد ، يشمل استخدام كل التقنيات الحديثة في منظومة واحدة ، لتحقيق أغراضه الاتصالية ؛ حيث يمكن الاستغناء على بعض الخدمات الأخرى التي نجدها على فضاء الانترنيت.

فمواقع التواصل الاجتماعي تشمل جميع الممارسات التواصلية و الترفيهية و البحثية، في مختلف مجالات الحياة، من تجارة و سياسة و تعليم و تثقيف...الخ، حيث يمكننا الترويج لمنتجاتنا و تسويقها عبر هذه المواقع ، و هي وسيلة للدعاية السياسية ، و نسخرها لخدمة التعليم و إلقاء الدروس على الخط، و أيضا توفر لنا محتويات تثقيفية في ما لا يمكن تخيله من ميادين.

و بالرغم من كل هذه الفوائد إلا أنها -و بفعل ما تضعه من الإغراءات- أصبحت تشكل خطرا كبيرا على أمن معلومات الأفراد بصفتهم أعضاء مشتركين فيها ، تجمعهم خصائص و ميولات مشتركة ، يتداولون فيما بينهم معلومات و محتويات قد تكون خاصة أو عامة، و باعتبارهم وحدات تشكل في مجملها مجتمعا افتراضيا تتجسد فيه هويات حقيقية على فضاء افتراضي ، و بما أن لديهم بيانات خاصة و معلومات شخصية يحيطونها بكامل السرية و الحماية الممكنة و يحتفظون بها لأنفسهم فقط ، أو يتشاركونها مع عدد محدود جدا من الأصدقاء أو المعارف ، و لا يرغبون بأي شكل من الأشكال أن تصل إلى غيرهم من مستخدمي هذا الفضاء الافتراضي، و بحكم الشروط التي تضعها مواقع التواصل الاجتماعي للتسجيل فيها و إنشاء صفحات افتراضية، بغرض التواصل و ربط العلاقات ، التي في بعض الأحيان يتحتم على الفرد الاندماج فيها ، و السير مع التحولات التكنولوجية و الافتراضية ، حتى لا يكون معزولا عن مجتمعه أو غريبا عن عالمه، أو يتصف بالجهل و التخلف، و لتحقيق غاياته النفسية و الاجتماعية و ربما خدمة لغاياته العملية و العلمية، إلا أنه يتفاجئ بأن هذه المعلومات الجد خاصة، التي دونها في حسابه الخاص ، ليست محمية لا من طرف ملاك المواقع و لا من الغرباء، بل هي تحت الرقابة الدائمة.

و هنا يقع الفرد في إشكالية بين تفضيله للاحتفاظ ببياناته الشخصية، أو يغامر بها لمواصلة استخدام هذه المواقع خدمة لمصالحه الذاتية، أو الانسحاب خوفا على بياناته الشخصية ، و لكن يجد نفسه مضطرا إلى المضي في التواجد ضمن هذا العالم المحفوف بالمخاطر، مستخدما بذلك الطرق التي يضن أن من شأنها أن تحافظ على حياته الخاصة، من تشفير و تفعيل لسياسة الخصوصية و تحيين لبرامج الحماية من الفيروسات...و غيرها، إلا أن البيانات تبقى دائما عرضة لهذه المخاطر، و لا يقتصر الأمر على مشكلة انتهاك الخصوصية من الغير فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى إسهام الفرد في حد ذاته في كشف خصوصيته ، إما عن طريق الخطأ أو إراديا و بتفويض منه شخصيا، فالمغامرة بدخول عالم افتراضي يتيه فيه الكثير دون امتلاك الدراية و الاحترافية الكافية لمواجهة مخاطره ، يعتبر إسهاما غير مباشر للمستخدم في التعدي على خصوصيته بسهولة تامة.

و من جهة أخرى نرى أن عدد كبير من المستخدمين أصبحوا يبادرون إلى نشر مختلف البيانات و المعلومات التي تدخل ضمن إطار البيانات ذات الطابع الشخصي، التي لا يجوز كشفها بأي حال من

الأحوال، إلا أنها أصبحت أمرا عاديا بالنسبة للبعض ، الذين يتاجرون بها لكسب مبالغ مادية قد لا تساوي قيمة المعلومات الخاصة التي ينشرونها عن حياتهم ، و لا يدركون أنها تستخدم لأغراض تعود عليهم بالضرر و على مجتمعاتهم ، و بالمقابل قد تباع بمبالغ ضخمة لشركات معينة، وهنا نصل إلى الإشكالية التي نود معالجتها في دراستنا، ألا و هي مشكلة خصوصية البيانات الشخصية في مواجهة الحتمية التواصلية و المتاهة الافتراضية ، و سيطرة مواقع التواصل الاجتماعي على أنماط و عمليات التواصل ، و هيمنتها على سلوك الأفراد، التي استطاعت التأثير بشكل كبير على قيمهم المتأصلة ، و بهذا فانطلاقا من واقع الممارسات الاتصالية و الاجتماعية للأفراد عبر منابر التواصل الاجتماعي، نحاول تحليل واقع استخدام هذه المواقع و مدى استطاعة الأفراد الحفاظ على خصوصيتهم في مواجهتها، و منه فالسؤال المطروح هنا، ما مدى امن و خصوصية البيانات الشخصية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، و ما هو الدور الذي تلعبه متاهة الفضاء الافتراضي في عملية التحكم في خصوصية المعلومات الشخصية؟

و لتحقيق الكفاية البحثية كان لابد من طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما هي طبيعة الاستخدام الفعلي لمواقع و شبكات التواصل الاجتماعي؟

2- ما هي أهم المخاطر التي تواجه مستخدم مواقع التواصل الاجتماعي من جانب بياناته الشخصية؟

3- فيما تتمثل خصوصية البيانات الشخصية عبر الانترنيت و الفضاء العام؟

4- ما هي صور و أشكال انتهاك الخصوصية الشخصية عبر الانترنيت و الفضاء الافتراضي و مواقع التواصل الاجتماعي؟

5- ما هي آثار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، كفضاءات افتراضية عامة على حياتهم و بياناتهم الشخصية؟

6- ما مدى مساهمة المستخدم في انتهاك و كشف خصوصية بياناته الشخصية؟

7- ما انعكاسات و أبعاد الكشف الطوعي للبيانات الشخصية ، و/أو انتهاكها من الغير، على موضوع الخصوصية كقيمة و حق لصيق بالإنسان؟

ثانيا:أهداف الدراسة:

ترمي دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على دور الفضاءات العمومية الافتراضية و من ضمنها مواقع التواصل الاجتماعي على خصوصية البيانات الشخصية للمستخدم، كما تهدف إلى ضبط مفهوم الخصوصية في عصر المعلوماتية و خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ، هذه الأخيرة التي تعد منابر للنقاش الجماعي، و الحوار التشاركي الحر، و معرفة مدى أمن المعلومات الموجودة على هذه المواقع ، و تسعى أيضا إلى قياس مدى تأثيرها على الخصوصية بالنسبة للبيانات ذات الطابع الشخصي الموجودة على صفحاتها، انطلاقا من مبدأ حرية تداول المعلومات و حرية الرأي و التعبير، الذي جسده عصر المعلوماتية ، و من ثم محاولة معرفة صور و أشكال انتهاكات خصوصية البيانات الشخصية لمستخدميها عبر هذا الفضاء الافتراضي، و التعرف على الأساليب و التقنيات التي تستخدمها هذه المواقع لحماية بيانات أعضائها الشخصية، و هذا بهدف التوصل إلى انعكاسات الاستخدام المبهر لهذه المواقع على دائرة الخصوصية و معرفة مدى مساهمتها في تآكل مفهوم الخصوصية الذي نشهده في الوقت الراهن.

ثالثا: المنهج :

لقد استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف جوانب الظاهرة و الظروف المحيطة بها، و جمع المعلومات و البيانات عنها ، مع إيجاد وسائل مختلفة لتفسيرها، من خلال طرح الأسئلة و صياغة الفرضيات، لاستخراج النتائج، وفقا للشواهد و القرائن الموجودة.[1]

رابعا: تحديد المفاهيم:

1- الفضاء العمومي:

الفضاء الافتراضي العام:

الفضاء الرقمي (Digital Space) أو العالم الافتراضي أو الفضاء السيبراني، أو العالم الالكتروني كلها مصطلحات تستخدم بمعنى واحد، و هو الاتصال المستمر بين سكان الأرض على مستوى شبكة الانترنيت، مما يقتضي التزامنية. و الفضاء الرقمي هو كل ما يدور في فلك الشبكة العنكبوتية، بما في ذلك متصفح الويب الذي من خلاله يمكن الدخول إلى المواقع و المنصات الالكترونية المختلفة ، و الشبكات الاجتماعية مثل Facebook و Wats App و Twitter و Instagram و غيرها، و أيضا الصحافة و الإعلام المكتوب، و الذي يكون عبر المدونات المختلفة ، إلا أن أشهرها على الانترنيت هي Blogger لشركة Googl ، و Wordpress لشركة Automatic ، و يثير الفضاء الرقمي مجموعة متنوعة من القضايا بينما نحاول فهمها، و مكانها في حياتنا، و عواقبها على شخصيتنا و علاقاتنا مع الآخرين في المجتمع.[2]

و الفضاء العمومي بالمفهوم الهابرماسي: لم يستعمل إلا مع **"يورغن هابرماس"** في أطروحته التي نشرت سنة 1960 تحت عنوان " الفضاء العمومي اركيولوجيا الدعاية باعتبارها مكون بنيوي للمجتمع البورجوازي" حيث تطرق في أطروحته إلى ميلاد الفضاء العمومي البورجوازي بانجلترا خلال القرن 18 الذي شهد أيضا ميلاد الصحافة التي شكلت أداة للسلطة السياسية من أجل ايذاع المراسيم و أخبار الأمن و المحاكم و أسعار المنتجات ، و ظهرت أيضا فضاءات عامة مثل المقاهي و الصالونات و النوادي...الخ،التي كان البورجوازيون يتبادلون فيها الرأي و يتناقشون فيها قضايا الفن و المسرح و الأدب. و يعرف **"هابرماس"** الفضاء العمومي على أنه:"فضاء للوساطة يقوم فيه الأفراد الخواص بالاستخدام العمومي للعقل بغية بناء توافق سياسي".[3]

و يعرف "ريدريك مايور" الفضاء العمومي الافتراضي أو السيبراني على أنه: " بيئة إنسانية و تكنولوجية جديدة للتعبير و المعلومات و التبادل، و هو يتكون أساسا من دائرة وسطية تكونت تاريخيا بين المجتمع المدني و الدولة و هو متاح لجميع المواطنين للتعبير عن الرأي العام" ، و يشير " برنار مياج" إلى أن تنظيم الفضاء العمومي يتم من خلال أربعة نماذج للتواصل تكونت تدريجيا بواسطة صحافة الرأي، و بعدها الصحافة التجارية الجماهيرية، و أخيرا التلفزيون الجماهيري.

و يتميز الفضاء العمومي ببعض الخصائص عن الفضاء العمومي التقليدي و فق المستويات التالية:[4]

2-1- إعادة تشكيل الحدود بين العام و الخاص: مواقع التواصل أصبحت تمثل فضاءات لبناء الهوية الفردية، و لاستعراض الذات في المجال العمومي ، يطل من خلالها الناس على العوالم الذاتية للآخرين ، هذا التداخل بين العوالم الذاتية الخاصة و العوالم الخارجية ، يؤدي إلى إعادة تشكيل المعايير الثقافية التي تحدد الخصوصية و الذاتية في المجتمعات العربية.

2-2- أشكال جديدة من الفعل الاجتماعي: سمحت مواقع التواصل الاجتماعي للنخب السياسية المهمشة بتجاوز آليات تغييبها من المجال العمومي التقليدي الذي تسيطر عليه الدولة و شكلت فضاءات يحكمها الانسجام الفكري تنتج مضامين سياسية و ثقافية.

2-3- جماليات جديدة: تتجلى في الفضاء العمومي الافتراضي العوالم الذاتية و الآراء و الأفكار ذات العلاقة بالشأن العام و تتجلى هذه الجماليات الجديدة في الطرق التعبيرية للمستخدمين من صور و نصوص و فيديوهات.

2-4- المستخدم المبتكر: تحول الجمهور في الفضاء العمومي الافتراضي إلى جمهور مبتكر، و لم يعد إنتاج الخطابات محتكر على نخبة معينة كما هو الشأن في الفضاء العمومي التقليدي، قد تكون هذه الإبداعات أصيلة و قد تكون تدوين لمضامين وسائل الإعلام التقليدية.

2-5- نخب جديدة: حيث أفرزت مواقع التواصل الاجتماعي نخبا جديدة ، تتكون من المدونين و مشرفي الصفحات على فايسبوك ، يسيطرون على النقاش و يديرونه نظرا لشعبيتهم.

2- مواقع التواصل الاجتماعي:

يطلق مصطلح مواقع التواصل الاجتماعي على مجموعة من المواقع على شبكة الانترنيت ظهرت مع الجيل الثاني للويب، و ما يعرف باسم (ويب 2.0)، حيث تتيح تلك المواقع التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم على شكل مجموعات أو شبكات انتماء (بلد، جامعة، مدرسة،شركة...)، و ذلك وفقا لميولاتهم و اهتماماتهم، و كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل

المباشر مثل إرسال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين و معرفة أخبارهم و معلوماتهم التي يتيحونها للعرض.[5]

و تسمى مواقع التواصل الاجتماعي (Social Media) كذلك الشبكات الاجتماعية و مواقع التشبيك الاجتماعي، و هي عبارة عن مواقع على الانترنيت يتواصل من خلالها ملايين من البشر الذين تجمعه اهتمامات أو تخصصات معينة تستعمل من طرف الأفراد، من اجل التواصل الاجتماعي و إقامة العلاقات، و التعارف و بناء جماعات افتراضية ذات اهتمامات مختلفة، و يمكن للمستعمل عبرها أن ينشىء صفحته الخاصة، و ينشر فيها سيرته و صوره و معلوماته الخاصة، و يكتب مقالات و نصوص، و ينشر تسجيلات الفيديو، و من أشهر المواقع Facbook، Google Plus ، Twitter ، Instagram، و Wats App. [6]

و تعرف أيضا بأنها : شبكات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت و من أي مكان ، و قد ظهرت على شبكة الانترنيت منذ سنوات قليلة ، و غيرت مفهوم التواصل و التقارب بين الشعوب، و اكتسبت اسمها الاجتماعي من كونها تفرز العلاقات بين أبناء المجتمع الإنساني.[7] و يتم فيها استخدام تطبيقات الانترنيت للتواصل و الاتصال بالغير.[8]

أما **إجرائيا** فنقصد بمواقع التواصل الاجتماعي كل المواقع الأكثر شيوعا و استخداما في الجزائر و التي تتيح التفاعل الاجتماعي لمستخدميها مثل فايسبوك.

3- الخصوصية:

يرجع أصل كلمة الخصوصية في **اللغة العربية** إلى الفعل خص، فيقال: خص فلانا بالشيء، بمعنى فضله به و افرده، و يقال كذلك خصه بالود، أي حبه دون غيره، و خاصة الشيء ما يختص به دون غيره ،أي ينفرد به.[9]، و الخصوص يقابله العموم، كما يفيد الحصر و شدة الإطلاق، و الخاصة ما تخصه لنفسك، و يقال فلان يخص فلان، أي خاص به ، و الخصوصية بالفتح أفصح.[10] و منه قول اللّه تعالى في صورة البقرة:"اللّه يختص برحمته من يشاء و اللّه ذو الفضل العظيم"، أما في **اللغة الانجليزية** فتعني لفظة **الخصوصية (privacy)** حالة العزلة و الانسحاب من صحبة الآخرين، كما تستخدم لتدل على الطمأنينة و السلم و الوحدة و الانسحاب من الحياة العامة للأفراد.[11]

و الخصوصية **اصطلاحا** هي عبارة عن منظومة متكاملة و متناسقة من الخصائص، لها سمات مادية و روحية، و هي أسلوب حياة ، و مجموعة أخلاقيات، و تتمثل في النظرة إلى العالم و رؤية الذات و الأخر، وقد أصبح الحق في الحياة الخاصة أو الخصوصية من الحقوق التابعة للإنسان و الموازية لكل الحقوق الأخرى الشخصية، رغم أن هذا الحق في الدول و المجتمعات التي تعتمد على معايير الإنسان تعتبره من أهم الحقوق و أقدسها.[12] أما "ألان وستين alan westin" فيقول هي ادعاء الأفراد ليقرروا بأنفسهم متى و إلى أي مدى يتم إبلاغهم بالمعلومات عنهم، ومن خلال القول بان المواطنين يحتفظون بالسيطرة على كيفية استخدام بياناتهم الشخصية.[13]

و من ضمن التعريفات عرف القاضي الأمريكي " كولي cooly " الحياة الخاصة بأنها:" الحق في أن يترك المرء و شأنه".[14] وقد توصل الدكتور احمد فتحي سرور إلى أن الحق في الحياة الخاصة يتجسد في أسرار الفرد الشخصية و حياته العاطفية، و ما يخصه و يميزه من حياة زوجية و عائلية، و مرحة مسكن، و بيانات شخصية، و صور و مراسلات خاصة، و حياة مهنية ، و حالة صحية، و آراء سياسية، و معتقدات دينية و نحوها.[15] أما "الأهواني" فيرى أنه:" حق الإنسان في أن نتركه يعيش وحده بحيث يخلو إلى لنفسه و أن يختلي بالناس الذين يألفهم، و ذلك من أدنى حد للتدخل من جانب الغير، و يتمثل ذلك أساسا في أن يكون بعيدا عن تجسس الغير و أعينهم، و لا يجوز نشر ما يتم نشر ما يتم العلم به بالمصادفة، فالعلم بالخصوصيات لا يبرر نشرها دون إذن من صاحب الشأن".[16]

و **إجرائيا** نقصد بالخصوصية في دراستنا خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، و نعني بها:"حق الفرد مستخدم مواقع التواصل الاجتماعي في أن يقرر بنفسه متى ، و كيف ، و إلى أي مدى يمكن لمعلوماته و بياناته الشخصية الخاصة أن تصل إلى الآخرين من مستخدمين و قائمين على هذه المواقع".[17]

4- الخصوصية المعلوماتية:

إن حماية الخصوصية المعلوماتية هي حماية البيانات الخاصة بالأفراد الذين يستخدمون مواقع الشبكة العنكبوتية. ومن هنا نجد أن الخصوصية تتمحور حول المعلومات الخاصة بالأشخاص و بحياتهم التي يجب أن تبقى شخصية غير مصرح بها إلى حين يقرروا ذلك ، وهناك الخصوصية المادية

و هي الاعتراف بالخصوصية كحق لحماية الأفراد من مظاهر الاعتداء المادي على حياتهم و ممتلكاتهم، و الخصوصية المعنوية و هي انضواء الخصوصية على حماية القيم و العناصر المعنوية للشخص، و الخصوصية المكانية و تتعلق بشروط دخول أماكن السكن أو العمل، أو دخول الأماكن العامة.

و إعلاميا الخصوصية تعني أن أثناء البحث عن المعلومة من قبل وسائل الإعلام عليها أن لا تتعدى على حق الفرد في الحفاظ على أسرار حياته الخاصة، و الخصوصية المعلوماتية، و البيانات الخاصة، و المعلومات الاسمية كلها مرادفات لمعنى واحد ، وهو حق الشخص في أن يتحكم بالمعلومات التي تخصه، و يطلق عليها كلمة **خاصة** كونها تتعلق بالشخص ذاته مثل: الاسم و العنوان، و رقم الهاتف، و غيرها من المعلومات التي تأخذ شكل البيانات وثيقة الالتصاق بكل شخص طبيعي معرف أو قابل للتعريف في مجتمع المعلومات أو المجتمع الافتراضي، و يمكن القول أن خصوصية المعلومات هي حماية البيانات، فالأخيرة جزء من الخصوصية و تتعلق بمواجهة الاعتداءات على البيانات الشخصية، في حين أن الخصوصية على إطلاقها تنطوي على خصوصية البيانات و الاتصالات، و خصوصية المكان و المراسلات الالكترونية، و كل هذه المفاهيم ترتبط معا في نطاق واحد و هو الخصوصية.

و يعود الفضل لصياغة مفهوم خصوصية المعلومات الالكترونية كمفهوم مستقل عن باقي مفاهيم الخصوصية إلى المؤلفين الأمريكيين **westin alan** في مؤلفه **الخصوصية و الحرية** ، و **milar** في كتابه **الاعتداء على الخصوصية** ، و يمكن القول أن مفهوم الخصوصية و الخصوصية المعلوماتية مترادفان و ما يفرقهما هو فقط أن الخصوصية المعلوماتية برزت في ظل ظهور الانترنيت و تقنيات الاتصال الحديثة و الفضاءات الرقمية ، بينما الخصوصية عامة موجودة عبر العصور انطلاقا من ضبط حياة و سلوك الفرد في إطار الجماعة و حق الآخرين عليه في أن يحترم خصوصياتهم و لا يجوز له التعدي عليها بآي شكل من الأشكال. و من هنا فالخصوصية المعلوماتية هي حق الفرد في أن يضبط عملية جمع المعلومات الشخصية عنه، و عملية معاملتها آليا و حفظها و توزيعها و استخدامها في صنع القرار الخاص بالمؤثر فيه.[18]

5- البيانات الشخصية:

عرف المشرع الفرنسي في القانون رقم 2004/801، الخاص بحماية البيانات الشخصية ، في مادته الثانية، خصوصية البيانات بأنها: أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي معروف الهوية أو يمكن التعرف عليه، بشكل مباشر أو غير مباشر، الذي يمكن تحديد هويته ، بالرجوع إلى اسمه أو لقبه أو رقم تعريفه الشخصي، و بيانات موقعه عبر الانترنيت، لعنصر أو أكثر من العناصر المحددة للهوية و المعرفة الشخصية، أو الفيسيولوجية، أو الجينية، أو النفسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية،و نوع الجنس و تاريخ الميلاد، و غيرها، و تنطوي البيانات التي يستلزمها أي موقع من مواقع التواصل الاجتماعي، التي يطلبها للتسجيل فيه، و تعد بيانات ذات طابع شخصي،فالتسجيل في موقع فايسبوك مثلا ، يتطلب بيانات معينة، كالاسم، و اسم العائلة، و البريد الالكتروني، و كلمة المرور،و غيرها من البيانات الأخرى التي تنطوي تحت اسم البيانات الشخصية.[19]

أما خصوصية البيانات أو المعلومات الشخصية information personal of privacy ، فتتضمن القواعد التي تحكم جميع إدارات البيانات الخاصة، كمعلومات بطاقات الهوية، و بطاقات الائتمان، و المعلومات المالية و غيرها، و أن اشد ما يمثل اعتداءا على خصوصية البيانات أو المعلومات الشخصية، و انتهاكا لها، هو الوسائل التقنية، و مخاطر المعالجة الآلية للبيانات، و التي قد تكون السبب الرئيسي لاختراق خصوصية البيانات الشخصية.[20]

المحور الأول: الانترنيت و الفضاء العام و الخصوصية:

1- صور تهديد الخصوصية عبر الانترنيت:

تعرض الانترنيت خصوصية المعلومات لتهديد شديد منذ سنوات، و قد شبه البعض ذلك بما يعرف بـ"الأخ الأكبر"، و هو وضع المجتمع تحت الرقابة ، كما هو الحال بالنسبة لمشكلة الخصوصية التي تسببها الانترنيت، بالإضافة إلى تشبيه آخر ، و هو "الأخ الأصغر" ، و يتعلق بتهديد الانترنيت للخصوصية ، بواسطة الشركات الخاصة؛ بحيث تقوم بجمع و نشر المعلومات.[21]

و لقد أعطت الطبيعة المعلوماتية للانترنيت دورا متوازيا مع الوسائل التقنية الحديثة الأخرى، في تهديد عنصر أساسي من العناصر الداخلة ضمن مفهوم الحياة الخاصة ، و حق الفرد بأن تحترم حياته

الشخصية، فلا تجمع ، و لا تخزن ، و لا تحلل ،و لا تستغل خارج شبكة الانترنيت أو داخلها. و تعرف حماية البيانات الشخصية في دول الغرب بمفهوم "حماية البيانات الاسمية".

و تبتكر التقنيات الحديثة باستمرار طرقا أكثر براعة، لكي تتعرف الشركات الالكترونية على مستخدمي الانترنيت و الحواسيب الآلية، و تستخدم جسيمات تنصت على الويب و هي تتمثل في نقاط على الشاشة تعمل كأجهزة إرسال متناهية الصغر، و هذا ما أدركه الخبير المتمرس في الحاسوب الآلي " ستيف نميبسون" الذي يرأس شركة "نميبسون ريسيرش" بولاية كاليفورنيا ، حينما لاحظ أن؛ طرفا ما يقوم بتتبع حركاته التي يقوم بها على الانترنيت، و سرعان ما تنبه إلى أنه استخدم مبرمجا لجهاز حاسوبه، ليدرك أنه عبارة عن مبرمج تستخدمه الشركات الالكترونية للتجسس و التصنت على الأشخاص دون علمهم، و قد عمل مسؤولي الولايات المتحدة الأمريكية على أن تصل برمجيات التجسس إلى كل العالم ، تحت مسميات عديدة لتصل إلى داخل البنوك و المؤسسات، و هذا ما أكده " غريغور فرويند" رئيس مؤسسة " رولان لابس" عندما قال أن المسوقين يضعون مبرمجات على أجهزتك تتنصت على تحركاتك السرية ، ثم تسرق بياناتك و ترسلها ، فأنت تمنحها مفتاحا لجهازك يضاهي تسليمك لمفتاح منزلك و ربما أسوء.[22]

و تتعدد صور تهديد الحق في الخصوصية في الانترنيت، و تأخذ أشكالا مختلفة سواء من الأفراد أو السلطة، و تتزايد يوما بعد يوم لأسباب متعددة منها الاستخدامات التكنولوجية المتطورة لسجلات الخوادم، و "كعكات كوكيز cookies" التي تحتفظ بها مواقع الويب في العادة لتسهيل التصفح و حفظ معلومات المستخدم، و تبرز نوعية جديدة من الانتهاكات على الانترنيت تهدد الخصوصية ، مثل جرائم اختراق الحاسوب ، و بث الدود ، و الفيروسات .[23]

و تمثل محركات البحث وسيلة هامة للوصول المباشر إلى المعلومات الشخصية، حيث تقوم المحركات بجمع بيانات الاستخدام و تبويبها و تحليلها على نحو واسع، باستخدام برامج الكوكيز، و غيرها من البرامج كالبايتات اللاصقة "sticky bits" ، التي تخزن في حاسوب المستخدم بغرض مساعدة الموقع على التعرف على رغبات المستخدم دون إعلامه بهذه الإجراءات، و الأخطر من ذلك وسيلة أخرى تعرف ببرمجيات التتبع و الالتقاط و الشم ، و تستخدم لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات السرية و الخاصة، و من هنا يتبين أن هناك تحديات جديدة أوجدتها شبكة الانترنيت و ما

يعرف بالفضاء الرقمي أو الالكتروني في مواجهة حماية الخصوصية، بفعل كمية المعلومات و البيانات المجمعة و المعالجة عبرها، و أتاحت عولمة المعلومات و الاتصالات ، و بالتالي حصل نوع من فقدان المركزية و آليات السيطرة و التحكم فيها، و يتم التطفل على الحياة الخاصة باستخدام برامج فيروسية أو وسائل تقنية أخرى، للوصول إلى معلومات عن الغير ، لاستخدامها ضدهم لأسباب تحقق مصالح معينة للمجرم المعلوماتي، كما قد تستخدم لابتزاز صاحبها من خلال تهديده باستخدامها على نحو يسيء إليه ومن أمثلتها فيروس الحب "I love You computer virus" الذي انتشر عبر العالم في عام 2001 ، و تسبب في خسائر مالية فاقت العشرة مليار دولار.[24]

و يعد عامل رقمنة المعلومات (Digitalisation of Information) السبيل الذي تلجا إليه الشركات الناجحة بالتنقيب عن البيانات الشخصية، بغرض استهداف المستخدمين بحملاتها الدعائية و الإعلانية.[25]

مع التوجه المستمر للأفراد، نحو استخدام الانترنيت في كل التعاملات الحياتية الاجتماعية، كالتعاملات المصرفية و المالية، و عمليات التسوق الالكتروني؛ يزداد التوجه نحو الإفصاح عن المعلومات و البيانات الشخصية.[26] و التجرد من الخصوصية تدريجيا، من خلال الكشف عن البيانات الخاصة الجد حساسة، كالميول الجنسي، و الأسرار المالية، و الحالة الصحية و غيرها، يقول في هذا الصدد "لورينس ليسيج" Lawrence Lessig، أن *" حياة المرء تصبح سجلا متزايد باستمرار"* .[27]

ومن مخاطر الانترنيت على الخصوصية؛ قيام الهاكرز باختراق الأنظمة، و البقاء غير المشروع في نظام اتصالي خاص، و جمع معلومات عن الحياة الخاصة، من خلال برامج ذكية أو روابط مزيفة.

و من أهم صور انتهاكات الخصوصية عبر الانترنيت ؛اعتراض و مراقبة الاتصالات في الانترنيت، و تهديد الحق في الخصوصية من أنشطة المراقبة الالكترونية في زيادة مستمرة؛ حيث وصل التجسس على الخصوصية إلى حد إنشاء الدول المتقدمة أكبر شركات تجسس على الانترنيت ، من خلال برنامج الملتهم "كارنيفور" عام 2001 من قبل وكالة التحقيقات الفدرالية ، و بهذا فقد شهدت تقنيات الاتصال و تبادل المعلومات اللاسلكية توظيف وسائل للمراقبة و التصنت ، و جمع

معلومات لا سابق لها ، و من أمثلتها جمع المعلومات حول موقع الهاتف المحمول و موقع مستخدمه، و المكالمات الصادرة و الواردة ، و التقاط معلومات و أحاديث المستخدم عبره.[28]

و يكون ذلك إما بغرض تحقيق مكاسب، أو بدافع الفضول لمعرفة أسرار الغير من خلال اختراق حواسيبهم الخاصة، و مع التطور التقني المذهل، و الإجراءات الوقائية التي تتخذها بعض الحكومات ضد الجريمة السيبرانية و العمليات الإرهابية ، كذريعة لرصد مواقع الأشخاص، يذهب البعض من الفقهاء إلى القول بانتهاء زمن الخصوصية بعبارة "تأقلموا مع الوضع" و قد أصبح الخط الفاصل بين الأمور التي يضحي بها الفرد لمصلحة العامة ، و بين مصلحته في جمع معلوماته الشخصية باهتا جدا.

و قد تفاجئ الكثير من المستخدمين عند معرفتهم بأن معلوماتهم الشخصية ، يمكن أن يتم الحصول عليها من مواقع غير مرتبطة ، بالرغم من استخدامهم لأسماء و هويات مستعارة، غير مدركين بأن هناك برامج تقوم بمسح قواعد البيانات و من خلالها يمكن معرفة هوية المستخدمين، و هي موجودة منذ ما يفوق الثلاثين سنة من خلال تقنية دمج المعلومات " data fusion".

2- تهديد الخصوصية عن طريق اختراق النظام المعلوماتي:

و قد يقوم الأفراد بالمراقبة و الاعتراض بدافع التجسس على المعلومات الشخصية للآخرين لتحقيق و تشمل جرائم الدخول غير المشروع في النظام أو البقاء فيه بدون وجه حق، وجرائم الاختراق و التلصص، و نشر الفيروسات، و كلها جرائم تصب في مبدأ خرق الخصوصية الالكترونية و هي على النحو التالي:

- **الدخول غير المشروع في النظام: Unauthorised Acess:** و المقصود به الاعتداء على وسائل الاتصال بالانترنيت، و تتمثل في الدخول إلى البيانات الشخصية المخزنة في القرص الصلب من ملفات محملة من الانترنيت و انتهاك حرمتها.[29]

- **البقاء غير المشروع داخل نظام الحاسوب: Stay in the computer system**: و قد يجد الشخص نفسه أثناء استخدامه للانترنيت داخل الأنظمة المعلوماتية غير المصرح له بدخولها ، سواء عن طريق الخطأ أو بتخطيط مسبق.

- **الاختراق: Computer hacking** : و يوجد العديد من الطرق لارتكاب هذه الجريمة غير أنها تتطور باستمرار و بسرعة فائقة بفعل تطور التكنولوجيا ، و مثل ذلك سرقة الهكرة لكلمات المرور التي يضعها ملاك الأنظمة المعلوماتية، و اختراق الحاسوب من خلالها، و من ثمة الوصول إلى البيانات الشخصية. و يعرف الاختراق بأنه الولوج غير المصرح به بشكل غير مشروع إلى نظام معالجة آلية للبيانات باستخدام الحاسوب.[30]

- **التلصص و المطاردة في نظم الانترنيت:** و هي من الجرائم التي تستهدف الأشخاص عبر بياناتهم الشخصية الموجودة على الانترنيت من اجل سرقة الحسابات و الاحتيال، و الاختطاف، و كل أنواع الجرائم .

3- الفيروسات:

و هي عبارة عن برامج مشفرة للحاسب الآلي يتم تصميمها خصيصا بهدف إحداث اكبر ضرر ممكن بأنظمة الحاسب الآلي، و يتميز بقدرته على ربط نفسه بالبرامج الأخرى ، و إعادة إنشاء نفسه، و تأثيره على الخصوصية يتمثل في انه يدمر البيانات الشخصية المخزنة، و أشهر الفيروسات على الإطلاق :حصان طروادة ، و الدودة ، و القنابل المنطقية.[31]

المحور الثاني: شبكات التواصل الاجتماعي كفضاء عمومي افتراضي:

استطاعت وسائل الإعلام منذ ظهورها انطلاقا من الصحف إلى الإذاعة و التلفزيون أن توجه الفضاءات العمومية التي عنيت مختلفة الفضاءات المفتوحة للنقاش في مختلف القضايا العامة و التي قادتها النخبة في مختلف المجالات و السياسية بشكل خاص، كما أن هذه الوسائل قد ساهمت في نشر الوعي لدى الجماهير ، و دفعتها إلى طرح وجهات نظرها، و تبنيها الدفاع عنها انطلاقا من النوادي و البرلمانات و انتشارها، و بذلك بلور الرأي الخاص ثم الرأي العام، لكن هذه الوسائل الجماهيرية و انطلاقا من عوامل مختلفة أهمها الملكية و التمويل و السلطة الحاكمة، أي طبيعة النظام السياسي السائد الذي ساهم في ظهور مضمون مقولب، وفقا لذهنيات تجارية لرجال الأعمال و الممولين و المنتجين ، بسبب تلاشي الوعي و توجيهه نحو الاستهلاك ، من خلال مضامين تميزت بالإثارة و

الانحطاط الثقافي، كما يسميه **"طوفلر"** "المحتوى الإعلامي المنحط" ، أو كما سمته مدرسة فرانكفورت" المحتوى الاستهلاكي".[32]

المحور الثالث: الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي و البيانات ذات الطابع الشخصي

إن تحديد مفهوم الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي من أهم المواضيع القانونية التي سعت إلى تقريرها معظم التشريعات المعاصرة ، و الغرض من ذلك حماية خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ، و بهذا يتضح لكل فرد الحق في حماية بياناته الخاصة من التدخل في شؤونه ، و له الحق أيضا في الاختيار الحر للآلية التي يعبر بها عن نفسه و رغباته و تصرفاته للآخرين ، ضمن التقنيات التي توفرها هذه المواقع.[33] و على هذا النحو فالخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي في أبسط معانيها ، ترتبط بسرية الحياة الخاصة لمستخدمي هذه المواقع سواء كانت وقائع ، أو معلومات في الحاسب الآلي الشخصي ، أو الهاتف الذكي، أو تم تخزينها في إحدى مواقع التواصل الاجتماعي التي يشترك فيها المستخدم و التي يتم اختراقها؛ حيث أن سرقتها أو الاعتداء عليها يعد انتهاكا للخصوصية، و كذلك التجسس الالكتروني، أو اعتراض الرسائل البريدية الالكترونية المرسلة بغرض الاطلاع عليها، أو معرفة محتوياتها، ومن ثم إفشاء الإسرار التي قد تحتويها تلك الرسائل، ومن قبيل ذلك الأسرار الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الصحية و العلمية و غيرها من الانتهاكات و الاختراقات. كما أن حماية الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي تنحصر في حق الفرد في أن يتحكم بالمعلومات التي تخصه.[34]

و انطلاقا من تعريف المجتمع الافتراضي من طرف هارولد زينغولد الذي يرى أنه تجمعات اجتماعية تشكلت من أفراد في أماكن متفرقة في أنحاء العالم يتقاربون و يتواصلون فيما بينهم عبر شاشات الكومبيوتر و البريد الالكتروني ، و يجمعهم اهتمام مشترك و يحدث بينهم ما يحدث في الواقع من تفاعلات غير أن التواصل يتم عن بعد بحيث يشكل هذا المجتمع مجال نمو الشبكات الاجتماعية، و يشكل الحيز و الإطار الذي يتم في سياقه تجميع خيوط الشبكات الاجتماعية.[35]

إن الصنف الجديد من الإعلام قد احدث نوعا من الثورة على التقاليد الإعلامية ، حيث فقد شرعية احتكاره للمعلومة وأصبح بإمكان الكل تجاوز عوائق النشر و الكتابة ، و التحكم في إرسال و استقبال

المعلومة بكل حرية ، و بشكل يسير.[36] مما أدى إلى أفول النخبة الإعلامية المتحكمة في تقديم المضامين الإعلامية و بروز العوام، أو ما يعرف بإعلام المواطن، و هو إعلام واقعي اثبت فعاليته بفعل مواقع التواصل الاجتماعي و من خلالها، إلى درجة انه أصبح مادة دسمة تعتمدها وسائل الإعلام الرسمية و الفضائيات لإثراء برامجها الإخبارية و الحوارية، تحت شعار " ساهم في إعلام مواطنة"، و ذلك من خلال تخصيص أرقام هاتفية و عناوين الكترونية لاستقبال الفيديوهات المصورة للأحداث من قبل المواطنين عامة كمصدر للمعلومات، و خير دليل على ذلك ما حدث مؤخرا بالنسبة لقضية الشاب الذي قتل في منطقة القبائل "تيزي وزو"، فقد أثبتت مواقع التواصل الاجتماعي أنها تصنع الرأي العام، و تساهم في تغطية الأحداث، و أيضا معالجتها ، و حل المشكلات الاجتماعية، و بهذا فهي منصات متكاملة الوظائف.

و قد سمحت شبكات التواصل الاجتماعي بتطور تقنياتها، و التي أعطت للمستخدم إمكانية التفاعل مع أي منشور أو طرح الأفكار بشكل مباشر مع تحديد المكان و الزمان الذي يناسبه، و بإمعان النظر في التطورات التكنولوجية و التغيرات المستمرة التي حدثت على المستوى الاتصالي سواء على المستوى الضيق بين الفرد و جماعته ، أو على مستوى أوسع وطنيا و دوليا ، بالنسبة لقضايا التضامن الدولي أو الوطني، السياسي أو الاجتماعي أو الحقوقي المباشر و الفعلي أو التضامن المعنوي.[37]

يبدو أن مواقع التواصل الاجتماعي قد تجاوزت مفهومها الأول الذي مفاده أنها مواقع أنشئت من اجل التواصل و إقامة علاقات اجتماعية افتراضي، لتصبح فضاءا للاحتجاج و التحفيز و توجيه الحملات الدعائية و الحشد، فقد خولت هذه الوسائل الحديثة للفرد إمكانية تجاوز كل العوائق القانونية المكانية و تنظيم الأنشطة السياسية التي يصعب تصورها دون هذه الوسائل المتطورة، كما اعتبرها البعض أنها فضاءات غير مراقبة مفتوحة لتبادل الأفكار و البرامج الاحتجاجية بتكلفة اقل دون وسيط او ناشر.

و قد حققت مواقع التواصل الاجتماعي ما عجزت عن تحقيقه الكثير من المؤسسات السياسية الباحثة عن الديمقراطية و الممارسة الحرة ، فبفضل هذه الفضاءات التواصلية يمكن مخاطبة فئات اجتماعية متنوعة و عريضة .[38] لقد شكلت صفحات الفايسبوك و الفيديوهات القصيرة على يوتيوب الأدوات الأساسية لنشر المبادرات الفردية و الجماعية للشباب في مرحلة أولية.

و لقد كشفت الدراسات الأخيرة أن ما نسبته 80% من الناس يشعرون بالقلق إزاء من يستطيع الوصول إلى بياناتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، و قد وقع ما يقرب من ربع مستخدمي هذه المواقع ، ضحايا للهجمات على الانترنيت؛ حيث أدى اختراق تويتر في جويلية 2020 ، إلى زيادة التشكيك في فعالية التدابير التي وضعها مقدموا الخدمات لحماية الخصوصية لمستخدميها.[39]

و في مارس 2018، كشفت سلسلة من التقارير من الجرائد الكبرى، مثل "نيويورك تايمز"، و "الغارديان"، حقيقة أن كامبريدج التحليلية الرقمية، حصلت على أكثر من 50 مليون، من البيانات الشخصية لمستخدمي فايسبوك، دون موافقتهم، و قد أدى تسرب هذه البيانات، في توليد نوبات نفسية للمستخدمين في الولايات المتحدة الأمريكية، التي عززت حملة "دونالد ترامب" المؤدية إلى الانتخابات الرئاسية لعام 2016.[40]

و لم يكن فايسبوك منصة التواصل الاجتماعي الوحيدة ، التي يعاني مشتركيها من انتهاكات بياناتهم عليها، بل حصل ذلك مع "LinkedIn" أيضا، في عام 2012؛ حيث فقدت الشركة 167 مليون وثيقة اعتماد حساب، بما في ذلك كلمات السر المشفرة، و في عام 2016؛ حيث فقدت شركة "LinkedIn" علنا، بان البيانات التي سرقت، خلال ذلك الهجوم ، و كانت تباع على شبكة الانترنيت المظلم. كما حدث نفس الأمر مع شركة "Twitter"، حيث تمت سرقة 32 مليون كلمة سر عام 2016، و بعد أن اعترفت الشركة ، أن أكثر من 330 مليون بطاقة اعتماد تم كشفها في نص بسيط، في عام 2018، و تم استهدافهم بهجوم هندسي اجتماعي عام 2020.[41]

و من جانب آخر ، أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي، مثل فايسبوك، و تويتر، و انستغرام، و سناب شات، عبارة عن لوحات إعلانية رقمية لمستخدمي الانترنيت، فالناس يحبون مشاركة آرائهم الشخصية، و أخبارهم، حول ما يحدث في حياتهم، لكن لنتوقف و نفكر للحظة، هذه المعلومات – بعضها شخصي للغاية- يتم عرضها على الانترنيت، خارج دائرة الأصدقاء و الأقارب المقربين الموثوق بهم، يمكن أن تهتم بها روبوتات البريد العشوائي و المعارف المنتقمون، و حتى مجرمي الانترنيت أيضا، في الآونة الأخيرة.

و تختلف مستويات الخصوصية من موقع لاخر، فقد بينت احدى الدراسات ، التي أجريت على كل من موقع My Space و Facebook ان مستخدمي الموقعين قد عبروا عن مخاوفهم بشان

خصوصيتهم بنسب متقاربة، و نتج عن هذا دلائل ، بان تفاعل المستخدمين مع بعضهم، لا يحتاج إلى نفس مستوى الثقة ، التي يحتاجونها عندما يكون التفاعل وجها لوجه، بل اقل من ذلك بكثير، و أن الناس مستعدين لمشاركة صورهم، و معلوماتهم على شبكات التواصل الاجتماعي أكثر من الواقع.[42]

و في ذات السياق، و في موضوع الكشف عن الذات، في كل من منصات التواصل الاجتماعي و الانترنيت، و الطرق التي تدار بها آليات الكشف عن الخصوصية الشخصية، انه هندما يشارك الأفراد الشخصية و إفصاحهم الطوعي عنها، تتحول المعلومات من ملكية خاصة إلى ملكية مشتركة، و هذا ما يجعل المعلومات الشخصية عرضة لتهديدات الاستغلال.[43]

و يتقاسم مسؤولية انتهاك البيانات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، كل من المستخدم، و منصات التواصل الاجتماعي المشترك فيها، و تتمثل مسؤولية المستخدم في نوع المعلومات التي يبوح بها و يقدمها على منصات التواصل الناشط عليها، التي تتضمن تفاصيل شخصية، و صور، و تفضيلات، و مسائل أخرى من هذا القبيل، و تقع مسؤولية انتهاك خصوصية البيانات الشخصية على المنصات الاجتماعية، في الضوابط الأمنية للخصوصية على شبكة الانترنيت و المواقع الشبكية، فضلا عن الحد من بيعها لبيانات مشتركيها للمعلنين، الذين لديهم نوع من الشراهة المعلوماتية تجاه البيانات الشخصية، و ينبع ذلك من الحافز لكسب الأرباح ، من عملية تبادل المعلومات المخزنة على هذه المواقع، و نظرا لهذه العوامل مجتمعة، وجدت الأنظمة صعوبة شديد في احتواء العمليات المعلوماتية و تكييفها قانونيا و تنظيميا.[44]

1- نماذج من الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي:

لقد حدد روجرز كلارك الاستشاري و الخبير في خصوصية البيانات و الأعمال الالكترونية خمسة نماذج للخصوصية:[45]

1-1- خصوصية الشخص: the privacy of the person

و يقصد بها خصوصية الفرد في جسده من جانب و من جانب آخر خصوصية الفرد في بياناته الشخصية، و التي نعني بها البيانات الشخصية التي لا يجوز تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي من طرف الغير ، لكونها تتعلق بالشخص ذاته و تنتمي إلى كيانه كانسان، مثل الاسم و العنوان و رقم

الهاتف...و غيرها من المعلومات الخاصة جدا، فهي بيانات تلتزم الالتصاق بكل شخصي طبيعي معرف أو قابل للتعريف.

و هذا النوع من المعلومات أصبح في عصرنا الحالي على درجة كبيرة من الأهمية في ظل فلسفة المعلوماتية المعاصرة، خاصة و أن فكرة العالم الرقمي (الافتراضي) لا يمكن لها السير في التطور و مواكبة اهتمامات الإنسان إلا باستخدام المعلومات، ومن هنا ظهر ما يعرف بنموذج الخصوصية الشخصية الذي يقصد به حق الشخص في أن يتحكم بالمعلومات التي تخصه .

1-2- خصوصية السلوك الشخصي: privacy of personal behavior

و يرتبط هذا الجانب بكل الجوانب السلوكية ، و بشكل خاص الأمور الحساسة، مثل الأنشطة السياسية و المعتقدات الدينية و الممارسات الاجتماعية من قيم و عادات و تقاليد و مبادئ، سواء كان ذلك في الحياة الخاصة أو الأماكن العامة، و قد يشار إليه بـ "وسائل الخصوصية".

1-3- خصوصية الاتصالات الشخصية: privacy of personal communications

و يتعلق هذا النموذج بالمحادثات و المراسلات الهاتفية و البريد الالكتروني و غيرها من الأمور التي تعد خاصة بحياة الإنسان و لا ينبغي لأحد استراق السمع إليها، أو القيام بتسجيلها، و التصنت إليها هو تعدي على الحياة الخاصة و انتهاك لحرمتها.

1-4- خصوصية المعلومات الشخصية: the privacy of personal informations

و تتضمن القواعد التي تحكم جميع إدارات البيانات الخاصة كمعلومات بطاقات الهوية، و بطاقات الائتمان و المعلومات المالية، و اشد ما يمكن أن يمثل اعتداءا على خصوصية البيانات أو المعلومات الشخصية و انتهاكا لها ، هو الرسائل التقنية و مخاطر المعالجة الآلية للبيانات ذات الطابع الشخصي ، و هي السبب الرئيسي لاختراق خصوصية المعلومات الشخصية.

1-5- خصوصية المكان: location privacy

و يتعلق الأمر بالمعلومات الخاصة بتحديد أماكن وجود الأشخاص مستخدمي مواقع التواصل و تحركاتهم، و قد يزود المستخدم الموقع بهذه المعلومات من خلال تدوينها على النشرات الخاصة بالسفر و السياحة، و التي يكون من الأساسي منها معرفة الوجهة التي يقصدها المستخدم و مكان جهاز حاسوبه المتنقل، أو هاتفه المحمول، و يمثل وقوع معلومات المستخدم الشخصية في أيدي بعض المجرمين او المنحرفين خطرا عليه، بحيث أنهم قد يستغلونها في استهداف ضحاياهم في المواقع المحددة.

2- انتهاك الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي (الشبكات الاجتماعية): Social networking privacy

تعتبر الخصوصية من بين القضايا التي أثارتها مواقع التواصل الاجتماعي، فالأمان و الخصوصية لم تكن الأولوية الأولى لمالكي هذه المواقع و المتحكمين فيها، و بهذا تتعدد المخاطر التي في غالب الأحيان لا ينتبه لها مستخدمي هذه المواقع، كما أن هؤلاء المستخدمين غير متيقنين للحجم الهائل من الأشخاص مجهولي الهوية الذين يمكنهم الوصول إلى معلوماتهم و بياناتهم الخاصة بكل سهولة، و في كثير من الحالات تأخذهم متاهة الإبحار في العالم الافتراضي و متعته ، و الاندماج كليا في المجتمع الافتراضي، الأمر الذي يجعلهم يتناسون خطورة مشاركتهم لبعض المعلومات ذات الطابع الشخصي و الحساس ، التي لا يجوز تقاسمها مع أشخاص بهويات افتراضية كثيرا ما تكون لا تعبر عن هوية الأشخاص الحقيقية، و لا يمكن أن تصل أيضا إلى أشخاص معروفين في الواقع نظرا لخطورة الأرضية الرقمية التي تتم عبرها عمليات التواصل و التبادل و التفاعل و إجراء المحادثات بالصوت و الصورة، و ممارسة التسوق الالكتروني من أرصدة شخصية، و معاملات مالية، و مختلف الأنشطة التي أنشئت من اجلها الصفحات الخاصة للأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي، و كل هذه المعاملات و التصرفات المتهورة قد تنتهي بمشاكل كبيرة على مستخدميها على حياتهم الخاصة و التي يمكن أن تصل إلى حد الملاحقات القانونية و الجرائم الخطيرة.

و تهدد مواقع التواصل الاجتماعي خصوصية المشتركين بها ، فهناك قاعدة لخبراء الحاسوب مفادها أن "ليس كل ما يتم مسحه يمسح" فالشركات التي تقدم خدمات التواصل تقوم بحفظ تلك المراسلات و المحادثات التي تتم عبر الانترنيت لديها، كما أن الجهاز الذي يتم استخدامه لإجراء

المحادثة أو المراسلة يقوم بحفظ تلك المحادثات و الملفات ، و بالرغم من أن تلك المواقع وسيلة تكنولوجية اتصالية هامة تمكن من الاتصال بالعارف و تكوين صداقات جديدة، و إنشاء صفحات بها ، و لصق التفاصيل الخاصة بنا عليها مثل (النوع و السن ، الحالة الاجتماعية، الهوايات ، الديانة ، مستوى التعليم، المدرسة أو الجامعة التي تم ارتيادها، الكتب و الأفلام و الأغاني المفضلة، العلاقات الأسرية و الأصدقاء) ، و بالرغم من فوائدها للتواصل بين الناس و تبادل المعلومات، إلا أنها أصبحت مصدر قلق الذي يتزايد بسبب إمكانية انتهاك الخصوصية من خلال اختراق هذه الشبكات بواسطة الشركات مقدمة الخدمات و الهاكرز على حد سواء، ونجد أن عدد كبير من المستخدمين يشعرون أن بياناتهم الشخصية يتم تداولها بشكل أوسع مما كانوا يرغبون، و أن هناك من يستطيع الوصول إلى معلوماتهم الشخصية المهمة و الحساسة دون تصريح أو إذن منهم، الأمر الذي دفع شركة فيسبوك إلى إدخال تعديلات جديدة كل مرة لحماية بيانات مشتركيها الخاصة، و لتهدئة مخاوفهم، و قد انتشرت انتقادات حادة حول موقع الفايسبوك بأنه وسيلة للمراقبة و استخراج البيانات ، ذلك أن العديد من المشتركين يجدون معلوماتهم التي يتشاركونها مع أصدقائهم المحدودين يمكن أن تجد طريقها لأيدي السلطة أو الصحافة أو الغرباء أو عامة الناس.[46]

و لقد حذر قرار حول حماية خصوصية الشبكات الاجتماعي وافقت عليه 37 دولة في ستراسبورغ الفرنسية عام 2008 من إمكانية تسرب البيانات الشخصية المتاحة على الصفحات الشخصية لهذه الشبكات عندما تفهرس باستخدام محركات البحث. و جاء في القرار أن هذه البيانات يمكن استخدامها لارتكاب جرائم مثل الابتزاز و الاختطاف، إلى جانب التعرف على الجهات التي يمكن سرقتها، و كذلك ارتكاب الأفعال الإباحية و الاستغلال الجنسي، و الاحتيال المصرفي، و غير ذلك من الجرائم .[47]

و كما أسلفنا الذكر حول معنى الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي بأنها تتلخص في حق الفرد في أن يقرر بنفسه متى و كيف و إلى أي مدى يمكن لمعلوماته الخاصة أن تصل إلى نظرائه من مستخدمي مواقع التواصل، إلا أن هؤلاء المستخدمين ليسوا ببعيدين عن عمليات الانتهاك، و اختراق بياناتهم الاسمية المخزنة على صفحات هذه المواقع، و بعض المعلومات التي يتشاركونها مع أشخاص محددين و يحيطونها بكامل السرية و يضنون أنهم يحمونها و يتحكمون في أمنها، و لكن الواقع يؤكد غير ذلك فقد أصبحنا نتعرض كل ساعة و كل دقيقة للتعدي على حياتنا الخاصة ، و على معلوماتنا

الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعي بحيث أصبحت تخترق بياناتنا الخاصة ، و نضطر كل مرة إلى تغيير كلمات المرور الخاصة بنا أو إعادة إنشاء صفحات أخرى ، بالإضافة إلى تبعات ذلك على مختلف نواحي الحياة الواقعية و ما يترتب عليه من انعكاسات سلبية من فقدان للمعلومات المهمة المخزنة التي قد توقع صاحبها في مشاكل على الصعيد المهني أو الأسري أو الاقتصادي أو الاجتماعي...الخ.

و قد جذبت مواقع التواصل الاجتماعي اهتمام المشرع بسبب ما يتم ارتكابه يوميا من خلالها من جرائم مثل الاحتيال ، و سرقة البيانات ، و كذلك نشر عروض جنسية إباحية للقصر و البالغين، و انتهاك خصوصية الآخرين بمنتهى السهولة ، فيمكن عبرها الاطلاع على البيانات الشخصية، و الصور الخاصة، و يتضاعف تأثيرها يوما بعد يوم على الخصوصية و على البيانات ذات الطابع الشخصي الموجودة على أرضياتها الافتراضية ، عندما تقوم بعض تلك المواقع ببيع البيانات و المعلومات و كل الأمور المتعلقة بالأشخاص لأطراف أخرى ، و من أمثلة هذه المواقع موقع "my space" الذي يقدم لمشتركيه استضافة مجانية على الانترنيت و مزايا أخرى اجتماعية مقابل تنازلهم على حقهم بالسماح ببيع معلوماتهم لأطراف أو جهات ثالثة.[48]

و ما ملفات الارتباط التعريفية إلا لأغراض تسجيلية لتجميع البيانات ، بحيث نشرت تقارير حديثة أن موقع فايسبوك هو اكبر جاسوس يعمل لصالح وكالة المخابرات الأمريكية من خلال جمع المعلومات من مختلف دول العالم، بحيث أن اغلب المعلومات تذهب لأجهزة استخباراتية قد تستغل ضد الشخص أو دولته.[49]

و يكمن السبب الرئيس في التعرض لهذه الانتهاكات عبر مواقع التواصل الاجتماعي في جهل المستخدم بالتهديدات التي قد تواجهه عبر هذه المنابر ، و قلة درايته و تحكمه في تقنيات الاتصال، و جهله أيضا بالجهات المتحكمة في تسيير هذه الأرضيات التواصلية الرقمية و قدرتها على مراقبة الحسابات الخاصة لأعضائها والاطلاع على أي أمر يخص الأفراد يسجلونه على هذه المواقع، معتقدين أنهم بتفعيلهم لسياسات الخصوصية و الحماية التي توفرها هذه المواقع أن معلوماتهم في مأمن من الاختراق و القرصنة و كل أشكال الانتهاك، غير اخذين في الحسبان أنهم ينفذون ما تمليه عليهم الجهات المالكة و المتحكمة في المواقع، و بهذا فمن البديهي أن هذه الجهات يمكنها كشف كل البيانات التي تعد جد خاصة و حساسة بالنسبة للأفراد، و التي يحاولون قدر الإمكان حجبها عن الغير و

الاحتفاظ بها لأنفسهم، و يحيطونها بالحماية ، و لكن مع الأسف أصبحت هذه المعلومات متاحة للغير في أي وقت و هذا يعد انتهاكا سافرا للخصوصية المعلوماتية، و لا مفر منها إلا بالابتعاد الكلي عن استخدام هذه المواقع أو تجنب استخدام أي نوع من المعلومات التي من شأنها أن تهدد الحياة الخاصة للأفراد عبر هذه الفضاءات الافتراضية.

المحور الثاني: صور و أشكال انتهاك الخصوصية في الفضاء الافتراضي و مواقع التواصل الاجتماعي:

و هي ككل أنواع التعديات على الخصوصية عموما و لكن عبر فضاء رقمي و تتمثل في:[50]

جرائم الملكية الفكرية: و تشمل نسخ البرامج بطريقة غير قانونية.

جرائم الاحتيال: احتيال التسويق، سرقة الهوية، الاحتيال في الاتصالات و على البنوك.

سرقة الأرصدة: و ذلك من خلال التحويل الالكتروني باستخدام البيانات الاسمية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي و اختراق البنوك .

سرقة البرامج: سرقة البرمجيات التطبيقية، سواء كانت تجارية أو علمية أو عسكرية، حيث تمثل هذه البرمجيات جهودا تراكمية من البحث، و غالبا ما لا تكون من أشخاص عاديين و إنما من مؤسسات أو دول.

التدمير بالحاسوب: و يشمل القنابل البريدية، و الرسائل المفخخة، و إتلاف المعلومات، و تعطيل الحاسوب، و مسح البيانات و تشويهها.

إعادة نسخ البرامج: و قد خلف مشاكل كبير و خسائر مالية ضخمة للشركات، و أرباح طائلة للناسخين.

التجسس: بغرض الحصول على المعلومات الهامة و ذات الطبيعة السرية.

الفيروسات الالكترونية و الرسائل المفخخة: و إلى جانب هذه التعديات و الطرق المستخدم في ذلك، تحولت الانترنيت إلى مرتع لوسائل التهديد بالعمليات النفسية المعلوماتية، كالكذب، و تشويه المعلومات، و تحريف الحقائق، و الانتقاد العلني، والقذف و التحرش من خلال رسائل الكراهية، و

رسائل المضايقات الجنسية، و بريد القمامة الالكترونية (spam) الذي يعتبر احتيال مالي، و البعض الأخر لزيارة مواقع الرذيلة، و حوالي 5٪ منه فقط هي دعايات لأعمال قانونية.

خاتمة:

يبدو أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت الواجهة الأساسية للفضاء الافتراضي العمومي، بحيث تلعب دورا منقطع النظير في تشكيل عمليات التواصل و التبادل المعلوماتي ، و ربط العلاقات السريعة و السهلة بين البشر عبر فضاءلت افتراضية مشكلة مجتمعا افتراضيا يلخص المجتمع الحقيقي و يكاد يشابهه و إنما في بيئة رقمية تقلص الفوارق المكانية و الزمنية بين الأفراد و تجعلهم متقاربين بالرغم من تباعدهم المكاني، و قد باتت هذه المواقع منظومات إعلامية قائمة بذاتها بحيث أن كل منخرط فيها يلعب دور الإعلامي المحترف و يمكنه النشر و التحكم في المعلومات من صفحته الخاصة و المشاركة في الحوار العام ، و مناقشة قضايا الرأي العام بين مختلف أعضاء الفضاء ، إلا أن كل المزايا التي تقدمها هذه المواقع في ظل التسابق حول المعلومات أصبح يشكل حرب معلومات تؤثر سلبا على القدرة على التحكم في المعلومات و البيانات الشخصية لمستخدمي هذه المواقع ، و أصبحت تشكل مخاطر كبيرة على صعيد الحياة الشخصية للأفراد .

إن أهم النتائج التي توصلنا لها من خلال تحليل واقع استخدام الفضاء العمومي الافتراضي و مواقع التواصل الاجتماعي تكمن في الأتي:

1- لقد بات من السهل جدا الوصول إلى البيانات الشخصية للأفراد من خلال عدة أساليب باستخدام الهواتف المحمولة و الحواسيب المدمجة بالانترنيت، و ذلك باستخدام برامج و تطبيقات معدة خصيصا لذلك، بحيث يمكن تتبع الأشخاص بسهولة عن طريق بياناتهم الرقمية و من ثمة انتهاك خصوصيتهم بطرق لا يمكن أن يتخيلها أو يدركها غالبية مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، و بهذا فمن المستحيل الحفاظ على الخصوصية على الانترنيت أو مواقع التواصل الاجتماعي .

2- إن إدخال البيانات الخاصة في المعاملات الرقمية من خلال بطاقات الائتمان الخاصة عند التسوق عبر مواقع التسوق على الانترنيت أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي يجعل من السهل جدا الوصول إلى الأرصدة الشخصية و اختراقها.

3- إن اختراق البيانات الشخصية الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعي أو شرائها بطرق ملتوية غير مشروعة دون أخذ إذن أصحابها ، يمكن أن يؤدي إلى مساومة الأشخاص على بياناتهم الشخصية و ابتزازهم و هذا يعد انتهاكا سافرا للخصوصية.

4- إن تقديم خدمات اتصالية و اجتماعية مجانية مقابل الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية و التصرف فيها كما تشاء الشركات الالكترونية المالكة للمواقع الاجتماعية مثل موقع my space و موقع wats upp يعد انتهاكا غير مباشر للخصوصية المعلوماتية، و ذلك من خلال استخدام بياناتهم الاسمية كعناوينهم و أرقامهم الهاتفية، و بيعها للشركات الدعائية و الإعلانية و التسويقية.

5- إن التراكم غير المسبوق للبرمجيات التي قادت إلى نظام متكامل جعل الأفراد في خضوع و انصياع تام لأوامره و ليس العكس، حيث أن كل الإجراءات اليومية هي نظام رقمي صارم بدءا من كلمات المرور إلى البريد الالكتروني إلى أرقام الهواتف إلى الحسابات البنكية و المصرفية وصولا إلى البيانات على ملفات الارتباط على الصفحات الشخصية لمواقع التواصل الاجتماعي.

6- إن الشكل المحدد و المختلف للحياة الافتراضية الذي يمنحه النظام الرقمي ما هو إلا عبارة عن سلاسل ضخمة تطوق الأفراد من كل جانب.

7- أن يعيش الفرد في العصر الرقمي أو الافتراضي معناه أن يكون لديه ملف تعريفي ، و هذا يتم تحصيله من شروط التسجيل في المواقع، و من ملفات تعريف الارتباط التي تستخدمها المواقع لتتبع المستخدم، و لتجميع بياناته الشخصية الدقيقة و معالجتها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، و بمجرد الانخراط في هذا العالم الافتراضي بمعلوماته الشخصية ، يصبح عبارة عن مفردة من المفردات التي يمكن التفاعل معها و تفعيلها و تطويقها.

8- يمكن القول أن الخصوصيات الرقمية محاصرة بأدوات و وسائل ذكية - كأنظمة الذكاء الاصطناعي و الحوسبة الحسابية و البيانات الضخمة- يجري تطويرها بشكل سريع و مطرد و تحويرها وفقا لمتطلبات التحولات التكنولوجية و الاحترافية الالكترونية للمستخدمين.

9- إن الفرد في عالمة الافتراضي ، أصبح في مرحلة الرضوخ للأمر الواقع، فقد أصبح يوافق بشكل غير علني على الاحتفاظ ببياناته الخاصة و التصرف فيها، مقابل الخدمات المغرية التي توفرها له مواقع التواصل الاجتماعي و التكنولوجيا الرقمية عموما.

10- إن الوضع التكاملي الذي تقدمه الأنظمة الافتراضية ، من خلال تلبية احتياجات الأفراد مهما كانت ، أدى إلى تبدد الخصوصية ، بحيث أصبحت في تآكل مستمر، بفعل التحول إلى الفضاء الرقمي الطارد لها.

11- لقد استطاعت تكنولوجيا العالم الرقمي، الوصول إلى مرحلة الكائنات الرقمية البشرية شبه الحقيقية التي تسبح في الفضاء الافتراضي في شبه غيبوبة عن الواقع ، مغيبة عن عالمها الحقيقي و غير متصالحة مع واقعها.

12- الخصوصية أصبحت أداة سهلة للمتاجرة و التسويق و تحقيق المكاسب الضخمة و إرضاخ المجتمعات و احتلال الدول.

13- الخصوصية في حالة ذوبان متواصل، و تآكل مستمر، بفعل فرض النظام الرقمي الافتراضي لأنساقه الخاصة، و بفعل تحول الأفراد إلى استخدام بياناتهم الشخصية على نحو واسع، بغرض المتاجرة بها ، و مشاركتها مع العامة و على الملأ، لأنها تمثل المادة الدسمة التي تتحكم في سلوكيات الأفراد و معرفة تفضيلاتهم، ليسهل استهدافهم بالإعلانات التجارية.

14- إن الحتمية التي تحيط الأفراد و توجههم نحو التواصل و التفاعل في عالم افتراضي ، الذي تسبح فيه البيانات الضخمة ضمن متاهته يتيه فيها الجميع ، جعلت من الأفراد مجبورين على التخلي عن خصوصيتهم لتحقيق أهدافهم الاتصالية و تسيير حياتهم وفق ما يفرضه عليهم

الواقع الرقمي، و بهذا فان التكنولوجيا و الانترنيت ومواقع التواصل لم تصنع لخدمة الإنسان و إنما بهدف تطويع الإنسان لها، بحيث يصبح أسير لها و لا يمكنه الانسحاب منها.

15- لم يتوقف الأمر عند استخدام البيانات الشخصية الرقمية لاستهداف المجتمعات و الهيمنة على الدول، و إنما امتد الأمر إلى استخدام الأجهزة الرقمية لمعرفة الجينات و استهداف الدول عبر الفيروسات و الأوبئة. و أيضا و احتكار الأدوية ، وذلك من خلال الأجهزة الالكترونية التي تعمل بالبصمات. فبمجرد أن تضغط بصمتها يمكن معرفة من تكون.

16- تساهم مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة في تهديد خصوصية البيانات ، بدرجات مختلفة، حسب شهرتها، و ضخامة مشتركيها، و نوع الشركات التجارية و السياسية التي تتعامل معها

17- يمثل موقع فايسبوك اكبر المنصات أو المنظومات التواصلية الاجتماعية ، التي تهدد خصوصية بيانات الأفراد.و يرجع ذلك إلى ضخامة عدد مستخدميه، الذي ينعكس بالضرورة على ضخامة البيانات المحصلة و المخزنة و المتبادلة عليه.

و من بين التوصيات التي يمكن إعطاؤها حول الموضوع :

1- ضرورة اتفاق الدول على محددات واضحة و موحدة لمفهوم و نطاق الخصوصية.

2- وجوب تكييف التشريعات الدولية وفق ما يخدم المصلحة العامة للمجتمعات و المصلحة الخاصة للأفراد كمستخدمين للفضاء الافتراضي.

3- من الأساسي العمل على حماية بيانات الأشخاص و حفظ الخصوصية المعلوماتية.

4- يتعين على أجهزة الأمن السيبراني تشديد الرقابة على الانترنيت و الحماية من الجرائم السيبرانية.

5- يجب تدارك الخصوصية كقيمة اجتماعية و حق مكفول قبل أن تختفي في عالم افتراضي مسير لخدمة شركات و مؤسسات غرضها الأساسي تحقيق مكاسب مالية ضخمة و المتاجرة بخصوصيات الأفراد، و خدمة مصالح أنظمة عالمية من خلال تتبع الأشخاص و التجسس عليهم لاستهداف دولهم التي ينتمون إليها.

6- ضرورة التركيز على امتلاك المستخدمين للدراية و الاحترافية الكافية لدخول الفضاء الافتراضي. و مجابهة مخاطره، من اجل حماية البيانات الشخصية لهم و لو بنسب معتبرة.

الهوامش:

[1] https://www.mobta3ath.com

[2] https://mqaall.com/what-is-digital-space/ : تم التصفح يوم 2021/08/22- 19:21

[3] العياضي . نصر الدين (2011)، فضاء عمومي ام مخيال اجتماعي؟،مقاربة لتمثيل التلفزيون في المنطقة العربية، ح31، حوليات الآداب و العلوم الاجتماعية، الكويت،ص 31.

[4] هواري. حمزة (2015)، مواقع التواصل الاجتماعي و إشكالية الفضاء العمومي، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 20، ص 228.

[5] زاهر. راضي (2003)، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، جامعة عمان الأهلية، الأردن، عدد 15،ص 23.

[6] حسنين. شفيق (2011) ، التخريب الإعلامي عبر الانترنيت ، القاهرة ، ط 1 ، دار فكر و فن للطباعة و النشر و التوزيع ،ص 111.

[7] قطبي . رضوان (2017)، شبكات التواصل الاجتماعي و المشاركة السياسية، مجلة الجامعة العربية الأمريكية، المجلد 3، العدد 1، ص 107.

[8] Dabe & ellen sautter (2011) : f 36-35

[9] عبد الزعبي . علي احمد (2006) ، حق الخصوصية في القانون الجنائي (دراسة مقارنة)، ط1 المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس ، لبنان ، ص 115.

[10] المرجع نفسه، ص نفسها.

[11] متري . إلياس (2000) ، قاموس الجيب، دار الجيل، بيروت، لبنان.، ص 156.

[12] النمر ، فليح (2019)، حماية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي على ضوء التشريعات في مملكة البحرين، مركز جيل البحث العلمي، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات العام السابع، العدد 26، جويلية 2019، كتاب أعمال المؤتمر الدولي المحكم حول الخصوصية في مجتمع المعلوماتية ، طرابلس لبنان، 19-20 جويلية 2019، ص 11

[13] كريكط . عائشة (2019)، حق الخصوصية لمستخدم الفضاء الرقمي: المخاطر و التحديات، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، مجلد 18، العدد 02، ص 257.

[14] النمر . رائد محمد فليح، مرجع سابق، ص 12

[15] فضل الله . محمد الحسن فضل الله (2002)، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 44، ص 37.

[16] السوداني . حسن (2014) ، تكنولوجيا الإعلام الجديد و انتهاك حق الخصوصية، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 11، ص 220.

[17] تومي . فضيلة (2017)، أيديولوجيا الشبكات الاجتماعية بين الانتهاك و الاختراق، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 30، ورقلة الجزائر، ص 44.

[18] عدنان السيد . سوزان (2013)، انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الانترنيت، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ، المجلد 29، العدد 3، ص 433.

[19] جابر . سيد أشرف ،خالد بن عبد الله الشافي(2013)، حماية خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة انتهاك الخصوصية في موقع فيس بوك ، دراسة مقارنة في ضوء النظام السعودى، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة حلوان ، مصر.

[20] تومي . فضيلة (2017)، أيديولوجيا الشبكات الاجتماعية و خصوصية المستخدم بين الانتهاك و الاختراق، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، سبتمبر،ع 30 الجزائر، ص 46 .

[21] وليد . السيد سليم (2012)، ضمانات الخصوصية في الانترنيت، أطروحة دكتوراه منشورة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية ، مصر. دارة الجامعة الجديدة ، ص 178.

[22] الزيدي. وليد (2003) ، القرصنة على الانترنيت و الحاسوب (التشريعات القانونية)، عمان ،الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع ، ص ص 57- 58.

[23] Sonia katyal(2004) , at 1023.

[24] وليد السيد, سليم، مرجع سابق، ص 181

[25] توبي. مندل ، و آخرون(د س ن)، دراسة استقصائية عالمية حول خصوصية الانترنيت و حرية التعبير، منشورات اليونيسكو، منظمة الأمم المتحدة للعلم و الفن و الثقافة، ص 15

[26] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[27] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[28] وليد السيد . سليم ، مرجع سبق ذكره، ص ص 184- 186.

1- [29] يونس . أبو بكر(2004) ، الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنيت، دار النهضة العربية، ص 325.

[30] المرجع نفسه، ص 331.

[31] وليد السيد . سليم ، مرجع سابق ص ص 187-189

[32] بوزيد . فايزة (2018) ، شبكات التواصل الاجتماعي و تشكل الفضاء العمومي الافتراضي الجزائري،عوامل التشكل و الفعالية، مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية،جامعة الجيلالي اليابس خميس مليانة، الجزائر ، العدد 3، ص 3.

[33] جابر . السيد أشرف (2013) ، الجوانب القانونية لمواقع التواصل الاجتماعي و مشكلات الخصوصية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ص 13، ص 13.

[34] النمر . رائد محمد فليح (2019)، ص 91.

[35] العياضي. نصر الدين (2011)، 34.

[36] بوزيد. فايزة (2018)، ص 12.

[37] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[38] نفس المرجع، ص 13.

[39]Data Privacy on Social Media: How to Protect Your Information: https://terranovasecurity.com/data-privacy-social-media-protect-your-information/ تم التصفح 2021/07 في: 12/

[40] المرجع نفسه

[41] المرجع نفسه

[42] عبد الله . ملاك (2012)، الخصوصية في الشبكات الاجتماعية، مركز التميز لأمن المعلومات، عمان، ص 39.

[43]Radhik Belapurkar ,Information Privacy Concerns and Surveillance in Social Media(2018) ,IJLMH, volume1, issue 5, issn: 285-5369.

[44] المرجع نفسه

[45] بن عبد اللّه . القحطاني محمد (2015) ، حماية الخصوصية الشخصية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي (دراسة تأصيلية مقارنة)، رسالة ماجستير، قسم الشريعة و القانون، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ، ص ص 95- 97.

[46] وليد السيد . سليم ، ص ص 234- 237.

[47] مواقع التواصل تهدد الخصوصية متاح على :aljazeera.net/news/reportsaninterviews/ تاريخ النشر: 2011/6/5- تاريخ التصفح: 2021/08/27 – 19:21

[48] المرجع نفسه ، ص 238.

[49] المرجع نفسه ، ص نفسها.

[50] البنهاوي. قدري . عبد الفتاح (د س) ، المنظومة الأمنية و الآثار السلبية و الايجابية لشبكة الانترنيت، مجلة الفكر الشرقي، المجلد 7، العدد 2، ص 472.